A39-WP/186[1]
TE/69
24/8/16

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة التاسعة والثلاثون

اللجنة الفنية

البند رقم ٣٥: سلامة الطيران والتوحيد القياسي للملاحة الجوية

إجازة العاملين في شكل إلكتروني

(مقدمة من الأرجنتين)

الموجز التنفيذي

ينص الفصل الخامس من الملحق الأول– إجازة العاملين من اتفاقية شيكاغو على أن مواصفات إجازات العاملين يجب أن تنص، لغرض إصدارها، على استعمال هيئات الطيران المدني لورق من نوع ممتاز أو من أي مادة أخرى مناسبة، تشمل البطاقات البلاستيكية، وتُطبع فيها البنود المذكورة في الفقرة ٥–١–١–٢ من الملحق المرجعي.

وتهدف ورقة العمل هذه إلى تشجيع تحليل جدوى تطبيق منظومة إلكترونية لإجازة العاملين. وسيتم التحقق من هذه المنظومة من خلال تدابير أمنية وأجهزة مصممة خصيصا لهذا الغرض من أجل الاطلاع على قواعد البيانات، تعتمدها كل هيئة طيران مدني لهذا الغرض.

وفي حالة قبول الجمعية العمومية لهذا الاقتراح، ينبغي الشروع في الدراسات الفنية في هذا الشأن ويتعين، في نهاية المطاف، وضع اقتراح لإدراج تعديل على الملحق الأول.

الإجراء: الجمعية العمومية القيام مدعوة إلى القيام بما يلي:

أ) تقديم التوجيهات اللازمة للمجلس من أجل تحليل جدوى استعمال شكل إلكتروني لإصدار إجازات العاملين، وتقييم فوائده وسلبياته والنظر أيضا في المنظومات الأمنية التي سيتعين اعتمادها عند تطبيق المنظومة الإلكترونية؛

ب) وفي حالة ما إذا كانت نتائج هذا التحليل نتائج إيجابية، ينبغي تنقيح الملحق الأول وإدراج التعديلات اللازمة من أجل إصدار التراخيص الإلكترونية وتنفيذها وإقرارها.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي الخاص بالسلامة
الآثار المالية:	تُنفذ الأنشطة الواردة في هذه الورقة رهنا بتوفر الموارد الاقتصادية في ميزانية البرنامج العادي للفترة ٢٠١٧–٢٠١٩، و/أو بواسطة مساهمات من خارج الميزانية.
المراجع:	الملحق الأول – إجازة العاملين الوثيقة Doc 9379 – دليل إجراءات إعداد وإدارة النظام الوطني لإجازات العاملين

[1] قدمت الأرجنتين هذه الورقة باللغتين الإنجليزية والإسبانية.

١- معلومات أساسية

١-١ تنص المادة ٢٩ من اتفاقية شيكاغو على وجوب حمل أفراد طاقم أي طائرة تعمل في الملاحة الجوية الدولية الرخص اللازمة في هذا الشأن.

١-٢ وفي البداية أقّر مجلس الإيكاو في ١٩٤٨/٤/١٨ القواعد والتوصيات الدولية فيما يتعلق بإصدار إجازة العاملين، وذلك بواسطة اعتماد الملحق الأول من اتفاقية شيكاغو، الذي أصبح ساري المفعول في ١٩٤٨/٩/١٥.

١-٣ وينص الفصل الخامس من الملحق الأول على جميع المواصفات المتعلقة بإجازة العاملين. وفي هذا المجال، تنص المادة ٥-١-٢ على وجوب استعمال ورق من نوع ممتاز أو أي مادة أخرى مناسبة، تشمل البطاقات البلاستيكية، تتوفر فيها المعلومات اللازمة لمختلف الرخص أو شهادات الأهلية. ومع ذلك، لا تشير الوثيقة إلى إدراج تدابير أمنية تهدف إلى تفادي تزوير الرخص أو جعل تزويرها أمرا صعبا.

١-٤ ويرد تعريف واضح لنطاق وقيمة الرخصة في الفقرة ١-٢ من الوثيقة Doc. 9379 المعنونة "دليل إجراءات إعداد وإدارة النظام الوطني لإجازات العاملين"، والتي تنص على أن الإجازة هي وثيقة توفر دليلا على أن الدولة المصدرة للإجازة لديها قناعة بأن حائز الإجازة قد أظهر درجة مقبولة دوليا من الكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تنص على أن هذه الكفاءة هي حصيلة الاختيار والتدريب والتعليم وليست الإجازة بحد ذاتها، رغم أنها تمثل دليلا موثوقا.

١-٥ ومع ذلك، فلا تنص أي من الوثائق المذكورة أعلاه على إمكانية اصدار إجازات أو شهادات في شكل إلكتروني قد يشمل معلومات من المرجح فحصها ومقارنتها بقواعد بيانات موثوقة.

٢- التحليل

٢-١ يدرك الجميع، أنه منذ اعتماد الملحق الأول حدثت تغييرات تكنولوجية هامة **في العالم أجمع**.

٢-٢ ولقد كانت الشروط الواردة في الملحق في ذلك الوقت عناصر مفيدة فعلاً لضمان تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الوثيقة Doc. 9379. ومع ذلك، ففي أيامنا هذه التي تشهد عالما يتسم بالتكنولوجيا الرفيعة المستوى والتكنولوجيا الرقمية التي يعمل الطيران في إطارها، فإن أعباء هذا العمل تتضمن تكاليف أكبر بالنسبة لهيئات الطيران الوطنية ولكنها لا تسفر بالضرورة عن خدمات أفضل، لا بالنسبة للعاملين ولا حتى بالنسبة لأوساط الطيران.

٢-٣ وفي هذا المجال، فعند مقارنة وثائق الشكل الورقي مع تلك الواردة بالشكل الإلكتروني، فإن الأخيرة تُبيّن تفوق ملحوظ في قدرة التخزين وكذلك، ومن الناحية الأهم، من ناحية الجوانب الخاصة بالأمن حيث أنها تمرّ بإجراءات أمنية أرفع مستوى من تلك السارية على الوثائق الورقية. وينبغي مراعاة أنه يمكن، في هذه الأيام، نظرا للتقدم التكنولوجي، تزوير وثائق الشكل الورقي بكل سهولة بواسطة أي شخص لديه الحد الأدنى من مهارات الحاسوب. وكذلك، فإن الاستخدام المتواصل للبطاقات الورقية أو البلاستيكية يتعارض مع الجهود التي تبذلها الدول لتخفيض استعمال الورق وذلك من أجل حماية البيئة.

٢-٤ وكذلك فقد أصبحت الوثائق الإلكترونية، نتيجة التطورات الهائلة الجارية في منظومة الطيران وفي المجالات الإلكترونية، أفضل أداة متنوعة ومناسبة لمواجهة التحديات التي تعترض قطاع الطيران الآخذة في التكاثر بشكل ثابت وتقتضي إيجاد حلول لها.

٢-٥ ورغم أن أحكام الإيكاو لا تنص على إصدار إجازات بواسطة الشكل الإلكتروني حيث إن هذه الطريقة لم تكن معروفة عند اعتماد الملحق الأول، إلّا أنها تسمح باستخدام أجهزة معلومات وسجلات إلكترونية ضرورية لإصدار الإجازات.

وفي هذا المجال تنص الفقرة ٢-٧-١ من الوثيقة Doc. 9379 على ما يلي: "حفظ السجلات السرية"، على إنه ينبغي أن يكون الحق في الوصول إلى الوثائق المختلفة، سواء في شكلها الإلكتروني أو الورقي، محددا بالنسبة لكل موظف.

٢-٦ وثمة العديد من السجلات القيمة ضمن الطيران التجاري التي تُبيّن بشكل واضح أن تطبيق نظام الإجازات الإلكتروني سيسفر عن المزيد من الفوائد وعن زيادة سرعة العمليات وكفاءتها وكذلك سيؤدي قبل كل شيء إلى تحسن كبير في أمن الطيران وسلامته.

٢-٧ وعلى الأرجح، فإن أكثر الأمثلة المعروفة هي قسيمة البيع الإلكترونية وبطاقة الصعود الإلكترونية. وفي هذه الحالة، وحتى إذا كان الشكل الورقي لا يزال مستعملا، فإن جميع المعلومات قد أصبحت رقمية ويتم استعمال بطاقة رقمية وفحصها أثناء صعود الركاب إلى الطائرة (شكل إلكتروني).

٢-٨ وختاما، ينبغي الإشارة إلى أن إصدار الإجازات الإلكترونية سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الإصدار بالنسبة للدول وزيادة كفاءة الخدمات المقدمة للمنتفعين، حيث إنه لن يتعين عليهم التواجد في المكاتب الإدارية للبدء في الإجراءات وتتبعها، وكذلك لن تُرسل الإجازات إليهم بواسطة البريد العادي ولكن ستُرسل إليهم بواسطة البريد الإلكتروني. وسيُؤدي كل ذلك إلى تحسين تدابير الأمن، ومن ثم إلى التقليل من احتمال تزوير الوثائق.

– انتهى –